شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع.

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع.
البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

جدول المحتويات	الصفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل	3 – 8
بيان المركز المالي الموحد	9
بيان الدخل الشامل الموحد	10
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	11
بيان التدفقات النقدية الموحد	12
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	13 – 46

جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة
المحدودة - أبوظبي

الطابق 11، مكتب رقم 1101
برج الكمالة
شارع زايد الأول
الخالدية
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف 9750 666 2 971+
www.grantthornton.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع ("الشركة") وشركاتها التابعة (يُشار إليها ب"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023 وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، والتي تتضمن معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، ومتطلبات قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 المعمول بها بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز. إن مسؤوليتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "*مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة*" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً *لقواعد الأخلاقيات المهنية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين*، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤوليتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد الأخلاقية المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس إبداء رأينا.

التأكيد على أمر

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاحين رقم 8 و9، اللذان يوضحان على أنه كما في 31 ديسمبر 2023، لدى المجموعة أرصدة مستحقة من أصول عقود وذمم مدينة تجارية بإجمالي مبلغ 333,012 ألف درهم إماراتي و807,642 ألف درهم إماراتي، على التوالي (وكذلك مخصص خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 4,670 ألف درهم إماراتي و43,429 ألف درهم إماراتي، على التوالي)، حيث تتضمن هذه الأرصدة مبالغ مستحقة لأكثر من سنة واحدة بقيمة 73,988 ألف إماراتي درهم و127,648 ألف درهم إماراتي على التوالي. تتعلق معظم الأرصدة المستحقة لفترة طويلة بعقود وأوامر العمل مع عميل رئيسي واحد وشركاته ذات الصلة. وتعتقد الإدارة أن مخاطر التركيز العالي لأصول العقود والذمم المدينة التجارية مع هذا العميل الرئيسي يتم تخفيفها من خلال جدارة هذا العميل الائتمانية العالية واستقراره المالي باعتباره جهة حكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تزال هناك مفاوضات جارية بشأن تعديل عقد حالي آخر مع هذا العميل. إن رأينا غير معدلٍ بهذا الشأن.

© 2024 جميع الحقوق محفوظة لجرانت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة. تمثل جرانت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة جميع التراخيص القانونية التي تعمل بموجبها جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة، وهي شركة مسجلة في جزر العذراء البريطانية، تعمل في الإمارات العربية المتحدة. تشمل هذه التراخيص فرع جرانت ثورنتون للتدقيق والمحاسبة المحدودة - أبوظبي المسجل لدى سوق أبوظبي العالمي، وفرع جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة (بي في أي) دبي المسجل لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

تشير "جرانت ثورنتون" إلى العلامة التجارية التي بموجبها تقدم الشركات الأعضاء خدمات التدقيق والضرائب والخدمات الاستشارية إلى عملائها أو تشير إلى شركة عضو واحدة أو أكثر ضمن الشركات الأعضاء في المجموعة حسبما يتطلب السياق. لا تمثل جرانت ثورنتون الدولية المحدودة شراكة دولية. جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرانت ثورنتون الدولية المحدودة خدمات للعملاء باسمها على الإطلاق، بل يتم تقديم الخدمات بواسطة الشركات الأعضاء. جرانت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا وكلاء لبعضهم البعض ولا يُلزم أحد الآخر ولا يتحملوا مسؤولية أخطاء وأفعال بعضهم البعض.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع. (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، أكثر الأمور أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا البيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علمًا بأننا لا نبدي رأيًا منفصلًا عن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي

الاعتراف بالإيرادات من عقود بناء السفن وخدمات الإصلاح

يتم تحقيق جزء كبير من إيرادات المجموعة من عقود بناء السفن وخدمات الإصلاح ويتم الاعتراف بالإيرادات من هذه العقود بمرور الوقت عندما يتم استيفاء التزامات الأداء بمرور الوقت. كما ورد في الإيضاح رقم 18 حول البيانات المالية الموحدة، حققت المجموعة خلال سنة 2023 إيرادات بقيمة 1,257,547 ألف درهم إماراتي (2022: 660,204 ألف درهم اماراتي) من عقود بناء السفن وخدمات الإصلاح.

كان هذا الأمر مهمًا بالنسبة لتدقيقنا نظرًا إلى التقديرات الجوهرية التي ينطوي عليها تحديد مرحلة الإنجاز وقياس التقدم نحو استيفاء التزامات الأداء وتقدير تكاليف الإنجاز في كل عقد.

كيف تم تناول أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

قمنا بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية للاعتراف بالإيرادات والمطبقة من قبل المجموعة ومدى توافقها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

وقمنا بفهم ودراسة الضوابط الرقابية المطبقة لدى المجموعة للاعتراف بالإيرادات والتكاليف وذلك بهدف تقييم تصميم الضوابط الرئيسية المعمول بها.

تضمنت إجراءاتنا التدقيقية الموضوعية عدة أمور، من بينها ما يلي:

- مراجعة عينة من العقود وأوامر الخدمة لتقييم عملية تقدير الإدارة لالتزامات الأداء وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15؛
- فهم أداء وحالة العقود من خلال عقد مناقشات مع فريق ادارة المشاريع (إخصائيّ الإدارة) وفريق الإدارة المالية؛
- الحصول على عينة من جداول تقدير التكلفة المعتمدة من قبل فريق ادارة المشاريع والتحقق من تكاليف الإنجاز من خلال مطابقتها مع الأدلة على النفقات المتكبدة أو الأسعار التقديرية أو التكاليف الفعلية المتكبدة حتى تاريخه؛
- تقييم موقف المجموعة من خلال فحص المراسلات مع العملاء والمقاولين وتعديلات العقود وأوامر التغيير وقبول مراحل العمل المُنجز؛
- ومراجعة المراسلات من المستشارين القانونيين ومحاضر الاجتماعات الرئيسية لدعم تقييم الإدارة للمطالبات والغرامات المسجلة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع. (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي

إمكانية استرداد أصول العقود والذمم المدينة التجارية

كما في 31 ديسمبر 2023، كان لدى المجموعة أرصدة كبيرة من أصول العقود والذمم المدينة التجارية، ومن ثم اعتُبِرت إمكانية استرداد تلك المبالغ كأحد أمور التدقيق الرئيسية. كما هو مبين في الإيضاحين رقم 8 و9، تم الاعتراف بمبلغ 4,670 ألف درهم إماراتي (2022: 5,849 ألف درهم إماراتي) و43,429 ألف درهم إماراتي (2022: 27,587 ألف درهم إماراتي) كمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة مقابل أصول العقود والذمم المدينة التجارية، على التوالي وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

كان هذا الأمر غاية في الأهمية بالنسبة لتدقيقنا نظرًا إلى التقديرات المهمة التي ينطوي عليها تقييم قابلية استرداد أصول العقود والذمم المدينة التجارية المستحقة منذ فترة طويلة. تتضمن التقديرات الجوهرية التي أجرتها الإدارة، عدة أمور من بينها، احتمالية تعثر العملاء عن السداد، والخسارة الناتجة عن التعثر، والتعرض للتعثر، والتاريخ المتوقع لتحصيل تلك المبالغ، ومعدلات الخصم.

كيف تم تناوُل أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها عدة أمور، من بينها ما يلي:

- فهم عملية تقدير المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة وتقييم مدى ملاءمة منهجية خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9؛
- تقييم مدى معقولية الافتراضات والأحكام الرئيسية المطبقة من قبل الإدارة عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك تقسيم أصول العقود والذمم المدينة التجارية في فئات واختيار نموذج خسائر الائتمان المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي؛
- اختبار المدخلات الرئيسية في النموذج ومقارنتها بالبيانات التاريخية السابقة؛
- تقييم مدى معقولية العوامل الاستشرافية التي تستخدمها المجموعة من خلال دعمها بالمعلومات المتاحة للعامة؛و
- التحقق من الفواتير بعد نهاية السنة والتأكد من أنها متّسِقة مع الشروط التعاقدية حيثما ينطبق ذلك باعتبار أنها تتعلق بالأعمال قيد التنفيذ التي لم يصدر عنها فواتير في تاريخ التقرير.

يرجى الرجوع إلى الإيضاحين رقم 8 و9 حول البيانات المالية الموحدة اللذان يوضحان الأحكام الجوهرية الموضوعة من قبل الإدارة فيما يتعلق بقابلية استرداد هذه الأرصدة.

المعلومات الأخرى

تُعد الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى، وهي تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023، وتقرير حوكمة الشركة، ورسالة رئيس مجلس الإدارة، ومناقشة الإدارة وتحليلها، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها. لقد حصلنا على رسالة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مناقشة الإدارة وتحليلها قبل تاريخ تقريرنا هذا، ونتوقع الحصول على الأجزاء المتبقية من التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023 وتقرير حوكمة الشركة بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها. استنادًا إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعيّن علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. وليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

مسؤوليات الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية وبما يتوافق مع أحكام النظام الأساسي للشركة والقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، تتحمّل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسبًا، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمّن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثّل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانًا بأن عملية التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائمًا عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. فمن الوارد أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المُوحّدة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ومتطلبات قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 المعمول بها بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال أعمال التدقيق. وعليه، قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكّاً جوهريّاً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معدَّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع. (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المُوحّدة (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- تقييم عرض البيانات المالية المُوحّدة وهيكلها ومحتواها بشكلٍ عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادل.

- الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة داخل المجموعة لإبداء رأي عن البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة وتنفيذها والإشراف عليها، ونتحمّل وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد مسؤولي الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نقوم بالتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يُعتَقد أنه من المُحتمل أن يكون لها تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا والضوابط والضمانات ذات الصلة التي من شأنها أن تحافظ على استقلاليتنا حيثما كان ذلك ملائماً.

من خلال الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإننا نفيد بما يلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

1) قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

2) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها من النظام الأساسي للشركة وأحكام القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 لدولة الإمارات العربية المتحدة؛

3) احتفظت الشركة بدفاتر محاسبية منتظمة؛

4) تتوافق المعلومات المالية الواردة في *رسالة رئيس مجلس الإدارة ومناقشة وتحليلات الإدارة* مع ما جاء في الدفاتر والسجلات المحاسبية للشركة؛

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع. (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تابع)

5) استنادًا إلى المعلومات التي أُتيحت لنا، لم تقم المجموعة بشراء أي حصص أو أسهم أو الاستثمار فيها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023؛

6) يبين الإيضاح رقم 24 المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة، والشروط التي تمت بموجبها هذه المعاملات؛

7) يوضح الإيضاح رقم 1 حول البيانات المالية الموحدة أن الشركة بصدد تعديل الوثائق القانونية حاليًا، مما يعكس بدوره التغييرات اللازمة جرّاء تطبيق القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 لدولة الإمارات العربية المُتحدة؛ و

8) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، وباستثناء ما ورد في البند رقم (7) المذكور أعلاه، لم يسترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، أيًا من الأحكام المعمول بها في النظام الأساسي للشركة أو القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 لدولة الإمارات العربية المتحدة، مما قد يكون له تأثير بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023؛ و

9) لم يتم تقديم أي مساهمات اجتماعية خلال السنة.

علاوة على ذلك، ووفقًا لما يقتضيه قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (88) لسنة 2021 المعمول به بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، نفيد بخصوص تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة المُنتهية في 31 ديسمبر 2023، أنه لم يسترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن المجموعة لم تمتثل، من كافة النواحي الجوهرية، لأيٍ من أحكام القوانين أو اللوائح التنظيمية أو التعميمات، مما قد يكون له تأثيرًا جوهريًا على أنشطة المجموعة أو بياناتها المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2023.

جـرانــت ثـورنــتـون

د. أسامة رشدي البكري
سجل مدققي الحسابات رقم: 935
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
21 مارس 2024

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	31 ديسمبر 2023 ألف درهم	31 ديسمبر 2022 ألف درهم
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
ممتلكات وآلات ومعدات	5	**144,324**	135,653
أصول غير ملموسة	6	**484**	3
أصول حق الاستخدام	22	**7,481**	9,640
مبالغ مدفوعة مقدمًا للموردين	9	**375,223**	228,445
إجمالي الأصول غير المتداولة		**527,512**	373,741
أصول متداولة			
المخزون	7	**25,182**	25,854
أصول العقود	8	**328,342**	363,879
ذمم مدينة تجارية وأخرى	9	**1,042,787**	420,105
النقد وما يعادله	10	**745,267**	309,840
إجمالي الأصول المتداولة		**2,141,578**	1,119,678
إجمالي الأصول		**2,669,090**	1,493,419
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال	11	**211,992**	211,992
احتياطي قانوني	12	**14,483**	10,445
أرباح محتجزة		**47,721**	24,100
حقوق الملكية العائدة إلى مُلاك الشركة الأم		**274,196**	246,537
حصص غير مسيطرة		**(138)**	(138)
إجمالي حقوق الملكية		**274,058**	246,399
الالتزامات			
الالتزامات غير المتداولة			
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	13	**26,682**	23,436
مبالغ مدفوعة مقدمًا من العملاء	14	**863,064**	704,472
التزامات الإيجار	22	**5,917**	8,067
إجمالي الالتزامات غير المتداولة		**895,663**	735,975
الالتزامات المتداولة			
ذمم دائنة تجارية وأخرى	15	**1,117,122**	269,596
مبالغ مدفوعة مقدمًا من العملاء	14	**380,085**	202,952
التزامات الإيجار	22	**2,162**	2,060
سحوبات مصرفية على المكشوف	16	**-**	13,995
قروض لأجل	17	**-**	22,442
إجمالي الالتزامات المتداولة		**1,499,369**	511,045
إجمالي الالتزامات		**2,395,032**	1,247,020
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات		**2,669,090**	1,493,419

خالد أحمد علي محمد الزعابي
رئيس مجلس الإدارة

دافيد ماسي
الرئيس التنفيذي

مريم الموسوي
الرئيس التنفيذي المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	**2023**	2022
		ألف درهم	ألف درهم
إيرادات العقود	18	**1,257,547**	660,204
تكاليف العقود	19	**(1,133,485)**	(580,827)
إجمالي الأرباح		**124,062**	79,377
مصروفات عمومية وإدارية	20	**(69,811)**	(52,275)
مخصص خسائر الائتمان المُتوقعة	9،8	**(19,006)**	(1,662)
استهلاك وإطفاء	22،6،5	**(5,334)**	(5,546)
تكاليف التمويل		**(3,713)**	(2,167)
إيرادات أخرى، بالصافي	21	**14,181**	2,730
صافي أرباح السنة		**40,379**	20,457
الدخل الشامل الآخر		**-**	-
إجمالي الدخل الشامل		**40,379**	20,457
عائدة إلى:			
مساهمي الشركة الأم		**40,379**	20,457
حصة غير مسيطرة		**-**	-
ربحية السهم الأساسية والمخفّضة (بالدرهم الإماراتي)	23	**0.19**	0.10

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

شركة أبوظبي لبناء السفن ش.م.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	رأس المال	احتياطي قانوني	أرباح محتجزة	حقوق الملكية العائدة إلى مُلاك الشركة الأم	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الرصيد كما في 1 يناير 2023	**211,992**	**10,445**	**24,100**	**246,537**	**(138)**	**246,399**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**40,379**	**40,379**	**-**	**40,379**
المُحوّل إلى الاحتياطي القانوني	**-**	**4,038**	**(4,038)**	**-**	**-**	**-**
توزيعات الأرباح (الإيضاح رقم 29)	**-**	**-**	**(12,720)**	**(12,720)**	**-**	**(12,720)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	**211,992**	**14,483**	**47,721**	**274,196**	**(138)**	**274,058**
الرصيد كما في 1 يناير 2022	211,992	8,399	9,929	230,320	(138)	230,182
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	20,457	20,457	-	20,457
المُحوّل إلى الاحتياطي القانوني	-	2,046	(2,046)	-	-	-
توزيعات الأرباح (الإيضاح رقم 29)	-	-	(4,240)	(4,240)	-	(4,240)
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022	211,992	10,445	24,100	246,537	(138)	246,399

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاحات	**2023** **ألف درهم إماراتي**	2022 ألف درهم إماراتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
أرباح السنة		**40,379**	20,457
تعديلات لـ:			
استهلاك وإطفاء	22،6،5	**17,523**	16,932
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	13	**5,150**	3,037
مخصص / (عكس مخصص) خسائر الائتمان المُتوقعة	8	**283**	(494)
مخصص خسائر الائتمان المُتوقعة للذمم المدينة، صافي	9	**18,723**	2,156
عكس مخصص المخزون بطيء الحركة	7	**(134)**	(2,076)
أرباح من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات		**(93)**	-
إيرادات التمويل	21	**(12,583)**	(556)
تكاليف التمويل		**4,169**	2,727
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل:		**73,417**	42,183
التغيرات في رأس المال العامل:			
تغير في المخزون		**806**	(8,049)
تغير في أصول العقود		**35,254**	(152,171)
تغير في ذمم مدينة تجارية وأخرى والمبالغ المدفوعة مُقدمًا للموردين		**(788,153)**	(397,851)
تغير في ذمم دائنة تجارية وأخرى		**854,772**	112,508
تغير في المبالغ المدفوعة مُقدمة من العملاء		**335,725**	(94,221)
النقد الناتج من / (المستخدم في) العمليات		**511,821**	(497,601)
مدفوعات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	13	**(1,904)**	(1,235)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية		**509,917**	(498,836)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات وآلات ومعدات	5	**(23,929)**	(6,722)
شراء أصول غير ملموسة	6	**(587)**	-
متحصلات من استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات		**93**	-
إيرادات التمويل المستلمة		**12,553**	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(11,870)**	(6,722)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
متحصلات من قروض الأجل		**-**	62,507
سداد قروض الأجل		**(22,442)**	(70,968)
تكاليف تمويل مدفوعة		**(3,648)**	(2,090)
توزيعات أرباح مدفوعة		**(19,846)**	(4,240)
سداد دفعات التزامات الإيجار		**(2,689)**	(2,578)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(48,625)**	(17,369)
صافي الزيادة/ (النقص) في النقد وما يعادله		**449,422**	(522,927)
النقد وما يعادله في بداية السنة		**295,845**	818,772
النقد وما يعادله في نهاية السنة	10	**745,267**	295,845

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 الأنشطة

تأسست شركة أبوظبي لبناء السفن شركة مساهمة عامة ("الشركة") بموجب المرسوم الأميري رقم (5) لسنة 1995 بتاريخ 12 يوليو 1995. ويقع العنوان المسجل للشركة في ص. ب. 8922، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم تسجيل الشركة في البداية وفقًا للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 وتعديلاته. وتخضع الشركة، اعتبارًا من 2 يناير 2022، للامتثال للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لعام 2021، الذي يحل محل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لعام 2015 وتعديلاته. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقًا لمتطلبات القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021. إن الشركة بصدد تعديل الوثائق القانونية حاليًا، بما يعكس بدوره التغيرات اللازمة جرّاء تطبيق القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المُتحدة رقم (32) لسنة 2021.

أسهم الشركة العادية مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

تعمل الشركة وشركاتها التابعة (يُشار إليها ب "المجموعة") بشكل رئيسي في بناء وصيانة وإصلاح، وترميم السفن والناقلات التجارية والعسكرية.

فيما يلي الأنشطة الرئيسية وبلد التأسيس والتشغيل وحصة ملكية الشركة في الشركات التابعة مبينة أدناه:

	نسبة المكية(%)			
اسم الشركة التابعة	***31 ديسمبر 2023***	31 ديسمبر *2022*	*بلد التأسيس*	*النشاط الرئيسي*
أبوظبي سيستمز انتجريشن ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	استيراد وتشغيل الأنظمة الإلكترونية المتكاملة وبرامج الكمبيوتر
الخليج للدعم اللوجستي والبحري ذ.م.م ("جي أل أن أس")	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	تقديم خدمات الدعم الفني
صفوة مارين ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	تجارة السفن والقوارب
إيه دي إس بي للاستثمارات ليمتد	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	تملك الاستثمارات
فرونتيرس اندستيرال للاستثمار ذ.م.م	**%99**	%99	الإمارات العربية المتحدة	تكامل النظام وتطوير التكنولوجيا وتنفيذها
شركة هاي سبيد كرافت ذ.م.م	**%100**	%100	الإمارات العربية المتحدة	إصلاح وصيانة الماكينات والمعدات البحرية

2 المفاهيم المحاسبية الأساسية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2 المفاهيم المحاسبية الأساسية (تابع)

2-1 أساس الإعداد

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة طبقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات ذات الصلة بمُقتضى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المُتحدة رقم (32) لسنة 2021.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس الاستحقاق ووفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية.

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي") وهي العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية للمجموعة، وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب عدد صحيح بالآلاف (ألف درهم إماراتي) ما لم يُذكر خلاف ذلك.

أساس التوحيد

تتألف البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة كما في 31 ديسمبر من كل سنة. تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة أو يكون لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سُلطتها على الشركة المستثمر فيها.

وبشكلٍ خاص، تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها في حال وفقط إذا كان لدى المجموعة:

- سُلطة على الشركة المستثمر فيها (أي حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرُّض أو حقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- قدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم فيما إذا كانت لديها السيطرة على الشركة المستثمر فيها أم لا، إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف ذلك التوحيد عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم إدراج أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات الشركة التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان المركز المالي الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد بدءًا من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرتها على الشركة التابعة.

تعود الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من مكونات الدخل الشامل الآخر لمساهمي الشركة الأم والحصص غير المُسيطرة، حتى وإن نتج عن ذلك عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. يتم إجراء تعديلات، حيثما يلزم، على البيانات المالية للشركات التابعة من أجل توفيق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

إن التغير في حصة ملكية شركة تابعة، دون فقدان السيطرة، يتم احتسابه على أنه معاملة حقوق ملكية. في حال فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، فإنها تقوم بما يلي:

- إيقاف الاعتراف بالأصول (بما في ذلك الشهرة التجارية) والالتزامات الخاصة بالشركة التابعة؛
- إيقاف الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي من الحصص غير المسيطرة
- إيقاف الاعتراف بفروق تحويل العملة المتراكمة، المدرجة في حقوق الملكية
- الاعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المقابل المقبوض
- الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمارات مُحتفظ بها
- الاعتراف بأي فائض أو عجز في الأرباح والخسائر
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من المكونات المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح والخسائر أو الأرباح المحتجزة، حيثما يكون مناسبًا، على النحو المطلوب في حال قامت المجموعة بصورة مباشرة باستبعاد الأصول أو الالتزامات ذات الصلة.

تتألف البيانات المالية الموحدة للمجموعة من البيانات المالية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة حسبما ورد في الإيضاح رقم 1.

2 المفاهيم المحاسبية الأساسية (تابع)

2-2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية السارية في 2023

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، في هذه البيانات المالية الموحدة.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء**

تعريف التقديرات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8) توضح التعديلات تعريف التقديرات المحاسبية وتضمين التعديلات الأخرى لمساعدة المنشآت على تمييز التغيرات في التقديرات المحاسبية عن التغيرات في السياسات المحاسبية.

- **معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية"**

الإفصاح عن السياسات المحاسبية يُجري تعديلًا على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية وبيان ممارسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 2" لوضع أحكام بشأن الأهمية النسبية. تحل التعديلات محل المتطلبات من أجل المنشآت بشأن الإفصاح عن السياسات المُحاسبية الهامة وفقًا لمتطلبات الإفصاح عن معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة. وتتضمن التعديلات كذلك إرشادات لمساعدة المنشآت على تطبيق تعريف الأهمية النسبية في اتخاذ قرارات بشأن الإفصاحات السياسة المحاسبية.

- **معيار المحاسبة الدولي رقم 12 "ضرائب الدخل"**

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل - الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة. قامت التعديلات بتضييق نطاق الإعفاء من الاعتراف الوارد في الفقرات 15 و24 من معيار المحاسبة الدولي رقم 12، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي، عند الاعتراف المبدئي، تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والاستقطاع. كما تسري هذه التعديلات على معاملات مثل عقود الإيجار والتزامات إيقاف التشغيل.

لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة، ولكن قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

2 المفاهيم المحاسبية الأساسية (تابع)

2-2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة، ولكنها غير سارية بعد ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: بيع أصول أو المساهمة بها بين مستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك؛
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: تصنيف الالتزامات كمتداولة وغير متداولة؛
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16: التزام الإيجار في عقد البيع وإعادة التأجير؛
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: الالتزامات غير المتداولة مع تعهدات؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية - للاستدامة رقم 1: المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة؛
- والمعيار الدولي للتقارير المالية - للاستدامة رقم 2: الإفصاحات المتعلقة بالمناخ.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير الجديدة والتعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة، كما تتوقع ألا يترتب على تطبيق هذه المعايير الجديدة والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

3 معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة

الإيرادات من العقود من العملاء

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمبلغ المقبوض أو مستحق القبض مع مراعاة شروط الدفع المنصوص عليها في العقد وباستثناء الضرائب أو الرسوم. تقوم المجموعة بتقييم ترتيبات إيراداتها مقابل معايير محددة لتحديد فيما إذا كانت تعمل كمورد رئيسي أم كوكيل.

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى المدى المحتمل لتدفق المنافع الاقتصادية للمجموعة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف، إذا كان ذلك ممكناً، بشكل موثوق.

عقود البناء

تقوم الإدارة بتقييم عقود البناء وتأخذ في الاعتبار التوجيهات الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 حول دمج العقود، وتعديلات العقود الناشئة عن أوامر التغيير، والاعتبارات المتغيرة، وتقييم ما إذا كان هناك عنصر تمويل جوهري في العقود، وبشكل خاص، الأخذ في الاعتبار سبب الفرق الناتج في التوقيت بين تحويل السيطرة على البضائع والخدمات للعميل وتوقيت المدفوعات ذات الصلة.

وتمتلك المجموعة بشكل رئيسي نوعين من عقود البناء: (1) بناء السفن البحرية و(2) بناء القوارب التجارية والصغيرة.

يتم الاعتراف بالإيرادات من عقود بناء السفن البحرية بمرور الوقت بناءً على المعايير التي تنص على أن أداء المجموعة لا يؤدي إلى إنشاء أصل ذو استخدام بديل للمجموعة ولدى المجموعة حق واجب النفاذ لأداء المدفوعات مقابل التزام الأداء المكتمل حتى الآن. يحق للمجموعة إصدار فاتورة للعملاء عن عقود البناء بناءً على تحقيق سلسلة من مراحل الإنجاز المرتبطة بالأداء. عند تحقيق مرحلة معينة من الإنجاز، يتم إرسال بيان العمل ذي الصلة وفاتورة المرحلة ذات الصلة للعميل. وسوف تقوم المجموعة بالاعتراف "بأصل العقد" عن أي عمل يتم إنجازه.

3 معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة (تابع)

الإيرادات من العقود من العملاء (تابع)

عقود البناء (تابع)

تستخدم المجموعة طريقة الإدخال لقياس التقدم نحو الوفاء التام بالتزامات الأداء بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15. يتم تحديد الاستيفاء الكامل لالتزام الأداء بناءً على نسبة تكاليف العقد المتكبدة عن العمل المنجز حتى نهاية فترة التقارير نسبةً إلى إجمالي تكاليف العقد المقدرة. تساوي تكاليف العقد المُعترف بها في نهاية فترة التقارير المالية التكاليف الفعلية المتكبدة حتى الآن مع الاعتراف بالإيرادات والهوامش المقابلة بما يتناسب مع العمل المُنجز.

بالنسبة لبعض عقود بناء القوارب التجارية والصغيرة، عندما لا يكون لدى المجموعة الحق في الحصول على مدفوعات مقابل العمل المنجز مع تقدم البناء، يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يتم تسليم القوارب إلى العميل، لكونها فترة التسليم.

يتم احتساب تعديلات العقد كعقد منفصل عندما يزيد نطاق العقد بسبب الإضافات للبضائع أو الخدمات المتعهد بها والتي تعتبر مختلفة، ويرتفع سعر العقد عن طريق مبلغ الاعتبار الذي يعكس عملية بيع المجموعة المستقلة للبضائع أو الخدمات الإضافية المتعهد بها وأية تعديلات مناسبة على هذا السعر لتعكس ظروف العقد المحدد.

تمثل التزامات العقد الالتزام بنقل البضائع أو الخدمات إلى العميل التي تم استلام مقابلها من العميل. في حين تمثل أصول العقد الحق في المقابل مقابل السلع أو الخدمات التي تم تحويلها إلى العميل.

ويتم الاعتراف بالأصل عن التكاليف المتكبدة للوفاء بالعقد فقط إذا كانت تلك التكاليف مرتبطة مباشرةً بالعقد، وكانت التكاليف تولد أو تعزز من موارد المجموعة التي سوف يتم استخدامها في الوفاء بالتزامات الأداء في المستقبل، ومن المتوقع استرداد التكاليف. يتم إعادة تصنيف أي مبلغ تم الاعتراف به سابقًا كأصل عقد إلى الذمم المدينة التجارية عندما يتم إصدار فواتير عنها للعميل. تقوم المجموعة بتقييم أصول العقود للانخفاض في القيمة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 *الأدوات المالية*.

الإصلاحات والخدمات

يتم الاعتراف بالإيرادات من العقود ذات السعر الثابت لإصلاح السفن والبواخر بناءً على النسبة المئوية للإنجاز على أساس إجمالي التكاليف المتكبدة حتى تاريخه إلى إجمالي التكاليف المقدرة.

يتم الاعتراف بالإيرادات من عقود إصلاح السفن والبواخر التجارية والعسكرية ذات التكلفة زائد هامش الربح من خلال تطبيق الهامش المسموح به لكل عقد ذي صلة على التكلفة المتكبدة حتى تاريخه.

الخدمات

تعتبر إيرادات الخدمات متميزة بناءً على ما يلي:

- يستفيد العميل من الخدمة بحد ذاتها أو مع موارد أخرى متاحة بسهولة للعميل؛ و
- يمكن تحديد تعهد المجموعة بتحويل الخدمات إلى العميل بشكل منفصل.

يتم الاعتراف بالإيرادات من العقود المتعلقة بالخدمات بمرور الوقت حيث يستلم العميل ويستهلك في الوقت ذاته المنافع المتوفرة عن طريق أداء المجموعة أثناء الأداء. تعتبر المجموعة أن أفضل مقياس للتقدم نحو الوفاء التام لالتزام الأداء بمرور الوقت هو طريقة إدخال قائمة على التكلفة وتقوم بالاعتراف بالإيرادات على هذا الأساس. في حال وجود جهود أو مدخلات متغيرة، يتم قياس التزام الأداء بالتكلفة زائد الهامش.

3 معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة (تابع)

الممتلكات والآلات والمعدات

يتم بيان الممتلكات والآلات والمعدات ناقصًا الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للأصول على النحو التالي:

المباني والهياكل	
- الخرسانة	30 - 40 سنة
- الصلب	20 - 30 سنة
- الهياكل الجاهزة والهياكل الأخرى	10 سنوات
- الهياكل الصغيرة الأخرى	5 سنوات
معدات الإنتاج والمعدات الأخرى	2-25 سنة

يتم مراجعة القيم الدفترية للممتلكات والمعدات والآلات من حيث الانخفاض متى حددت الأحداث أو التغيرات في الظروف أن القيم الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حال وجود مثل ذلك التحديد وعندما تتجاوز القيم الدفترية المبلغ القابل للاسترداد المقدر يتم تخفيض الأصول لمبلغها القابل للاسترداد على أن يكون المبلغ الأعلى من بين قيمها العادلة مخصوماً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة.

تتم رسملة المصروفات المتكبدة لاستبدال أحد عناصر الممتلكات والآلات والمعدات التي تم احتسابها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة الدفترية للعنصر المستبدل. تتم رسملة المصروفات اللاحقة الأخرى، وذلك فقط عندما يترتب عليها زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند ذي الصلة من الممتلكات والآلات والمعدات. يتم الاعتراف بكافة المصروفات الأخرى في بيان الدخل الشامل الموحد عند تكبدها.

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو شطب أحد الأصول على أنها الفرق بين صافي المتحصلات من الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل، ويتم إدراجها في بيان الدخل الشامل الموحد عند إيقاف الاعتراف بالأصول.

يتم إدراج الأصول قيد البناء بالتكلفة وتمثل التكاليف المبنية على المدفوعات التعاقدية لعمليات التصميم والتطوير والبناء والتشغيل الخاصة بالمجموعة والتكاليف الأخرى المتكبدة خلال مرحلة التطوير والتي تعود بشكل مباشر إلى عملية البناء للمجموعة. يتم تحويل الأصول قيد البناء إلى فئة الأصول المناسبة ويتم استهلاكها وفقًا لسياسات المجموعة عند الانتهاء من بناء الأصل وتشغيله.

تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض المنسوبة بشكل مباشر إلى استحواذ أو بناء أو إنتاج أصول مؤهلة تتمثل في تلك الأصول التي تتطلب فترة زمنية كبيرة لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، تتم إضافتها إلى تكلفة تلك الأصول لحين تصبح جاهزة فعلياً للاستخدام أو البيع.

يتم خصم إيرادات الاستثمار المتحققة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة ريثما يتم إنفاقها على الأصول المؤهلة من تكاليف القروض المؤهلة للرسملة.

يتم الاعتراف بكافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الدخل الشامل الموحد في الفترة التي تم تكبدها خلالها.

3 معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة (تابع)

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تُجري المجموعة بتاريخ كل تقرير تقييمًا ما إذا كان هناك دليلًا على انخفاض قيمة أحد الأصول أم لا. ففي حال وجود أي دليلٍ على ذلك، أو ثمة ضرورة لإجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي، تتولى المجموعة تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. تتمثل القيمة القابلة للاسترداد من الأصل في القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد ناقصًا تكاليف الاستبعاد والقيمة من الاستخدام، أيهما أعلى، ويتم تحديدها للأصول الفردية، ما لم ينتج عن الأصول تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد القيمة القابلة للاسترداد، يُعتبر الأصل حينئذٍ مُنخفض القيمة، ويتم تخفيضه إلى قيمته القابلة للاسترداد.

عند تقدير القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد. وعند احتساب القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، نأخذ في الاعتبار مُعاملات السوق التي أجريت في الآونة الأخيرة، إن وُجد. وفي حال عدم إمكانية تحديد هذه المُعاملة، نعمد إلى استخدام نموذج تقييم مُلائم. يتم دعم هذه الحسابات بمضاعفات التقييم أو أسعار الأسهم المُدرجة للشركات التابعة المطروحة للتداول العام أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في العمليات المستمرة الواردة في بيان الدخل الشامل الموحد المعني بفئات المصروفات بما يتوافق مع وظيفة الأصل الذي تعرض لانخفاض القيمة.

يتم بتاريخ كل تقرير تقييم الأصول باستثناء الشهرة التجارية لتحديد ما إذا كان مؤشر على تلاشي أو تقلص خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقًا. في حال وجود ذلك المؤشر، تقوم المجموعة بتقييم القيمة القابلة للاسترداد من الأصول أو الوحدات المنتجة للنقد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً، فقط في حال كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد من الأصول منذ أخر مرة تم فيها الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة. ويقتصر هذا العكس بحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل على القيمة القابلة للاسترداد لهذا الأصل، ولا تزيد على القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم صافي الاستهلاك، ما لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول في سنواتٍ سابقة. يتم الاعتراف بهذا العكس في بيان الدخل الشامل الموحد.

الأدوات المالية

إن الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما، والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى.

الأصول المالية

الاعتراف والقياس المبدئي

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو التكلفة المطفأة. يتم الاعتراف بكافة الأصول المالية على نحوٍ مبدئي بالقيمة العادلة زائدًا تكاليف المعاملة العائدة إلى الاستحواذ على الأصل المالي، في حال عدم تسجيلها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يعتمد تصنيف الأصول المالية عند الاعتراف المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية وعلى نموذج أعمال إدارتها لدى المجموعة.

لكي يتم تصنيف الأصول المالية وقياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا بد أن يترتب عليها تدفقات نقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم فقط. يشار إلى هذا التقييم باسم اختبار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، ويتم إجراؤه على مستوى كل أداة. يشير نموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول المالية إلى كيفية إدارتها لأصولها المالية من أجل تحقيق التدفقات النقدية. ويحدد نموذج الأعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنشأ عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أم بيع الأصول المالية أم كليهما.

3 معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الأصول المالية (تابع)

القياس اللاحق
لأغراض القياس اللاحق، تم تصنيف الأصول المالية ضمن أربع فئات:

أ) الأصول المالية بالتكلفة المطفأة؛
ب) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مع إعادة تدوير الأرباح والخسائر المتراكمة؛
ج) الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر دون إعادة تدوير الأرباح والخسائر المتراكمة عليها عند إيقاف الاعتراف؛ و
د) أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ليس لدى المجموعة أية أصول مصنفة ضمن الفئات ب، ج، د أعلاه.

النقد وما يعادله
يتضمن النقد وما يعادله النقد في الصندوق، والنقد لدى البنوك، والسحوبات على المكشوف من البنوك.

الأصول المالية بالتكلفة المطفأة
تعتبر هذه الفئة من أكثر الفئات أهمية لدى المجموعة. تقوم المجموعة بقياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطيين التاليين:

- إذا كان يتم الاحتفاظ بالأصول المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف الاحتفاظ بالأصول المالية من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- إذا نتج عن البنود التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي.

تُقاس الأصول المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وتخضع للانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الأرباح أو الخسائر عندما يتم إيقاف الاعتراف بالأصول أو تعديلها أو تعرضها لانخفاض القيمة. وتشتمل الأصول المالية بالتكلفة المطفأة أرصدة مصرفية وذمم مدينة تجارية وأخرى، ومبالغ مدفوعة مُقدمًا للموردين وأصول العقد.

انخفاض قيمة الأصول المالية
تعترف المجموعة بمخصص الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ويتم تحديث قيمة خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير بحيث تعكس التغيرات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي للأداة المالية ذات الصلة.

ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مرحلتين. بالنسبة لتعرضات الائتمان التي لا تنطوي على زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، يتم رصد مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة عن الخسائر الائتمانية التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة (خسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهر). بالنسبة لتلك التعرضات الائتمانية التي تنطوي على زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي، فيتعين رصد مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرض، بغض النظر عن توقيت التعثر (خسائر الائتمان المتوقعة على المدى الزمني).

بالنسبة للذمم المدينة التجارية وأصول العقد، فتتولى المجموعة تطبيق منهجية مبسطة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان، ولكن بدلا من ذلك تعترف بمخصص الخسارة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ كل تقرير مالي. وضعت المجموعة مصفوفة مخصصات بناءً على الخبرة السابقة لخسائر الائتمان لدى المجموعة، وتم تعديلها بعد مراعاة العوامل الاستشرافية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

3 معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الأصول المالية (تابع)

انخفاض قيمة الأصول المالية (تابع)

تنظر المجموعة إلى الأصول المالية بوصفها متعثرة متى يتأخر سداد الدفعة التعاقدية لمدة 30 يومًا. ومع ذلك، قد تنظر المجموعة، في بعض الحالات، إلى الأصول المالية بوصفها متعثرة عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل المجموعة على كامل المبالغ التعاقدية المستحقة وذلك قبل مراعاة أي تعزيزات ائتمانية تحتفظ بها المجموعة. ويتم شطب الأصول المالية عندما لا يكون من المتوقع بشكل معقول استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

إيقاف الاعتراف بالأصول المالية
تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وكافة مخاطر وامتيازات ملكيته إلى منشأة أخرى بصورة فعلية. فإذا لم تقم المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الملكية أو الاحتفاظ بها بشكلٍ كامل واستمرت في السيطرة على الأصول المنقولة، تعترف المجموعة بحصتها المتبقية في الأصل وكذلك بالالتزام المتعلق بالمبالغ التي قد تضطر المجموعة لدفعها. ففي حال احتفظت المجموعة بصورة فعلية بكافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي.

الالتزامات المالية
الاعتراف والقياس المبدئي
يتم تصنيف الالتزامات المالية، عند الاعتراف المبدئي، كالتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، القروض والسلفيات والذمم الدائنة أو كمشتقات مخصصة كأدوات تحوط في التحوط الفعال، حسبما يكون مناسباً.

ويتم الاعتراف بكافة تلك الالتزامات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة وصافي تكاليف منسوبة مباشرة للمعاملة، وذلك في حالة القروض والسلفيات وذمم دائنة أخرى.

تشتمل الالتزامات المالية لدى المجموعة على الذمم الدائنة التجارية والأخرى والسحوبات المصرفية على المكشوف والقروض الأجل والتزامات الإيجار.

القياس اللاحق
يعتمد قياس الالتزامات المالية على تصنيفها. وتُعد فئة الالتزامات المالية الأكثر صلةً بالمجموعة هي القروض والسلفيات.

الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
إن الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تشتمل على الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو الالتزامات المالية المصنفة عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ويتم تصنيف الالتزامات المالية التي تم تعيينها عند الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في تاريخ الاعتراف المبدئي، وفقط إذا تم استيفاء المعايير الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وعليه، لم تقم المجموعة بتصنيف أي التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

القروض والسلفيات
بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس القروض والسلفيات التي تخضع لفائدة لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الأرباح أو الخسائر عندما يتم إيقاف الاعتراف بالالتزامات وكذلك من خلال عملية الإطفاء باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاستحواذ والرسوم أو التكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. كما يتم تضمين إطفاء سعر الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في بيان الدخل الشامل الموحد.

3 معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الالتزامات المالية (تابع)

إيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية

يتم إيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية عندما يتم الوفاء بالالتزام أو إلغائه أو انتهائه. عندما يتم استبدال التزام مالي بالتزام آخر من نفس المُقرض بشروط مختلفة جوهريًا، أو تم تعديل شروط الالتزام الحالية بشكل جوهري، تتم معاملة التغيير أو التعديل على أنه إيقاف الاعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. في حين يتم الاعتراف بالفرق في القيم الدفترية المعنية في بيان الدخل الشامل المُوحّد.

المقاصة

تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويتم ذكر صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد عندما يكون هناك حق قانوني ملزم لتسوية المبالغ المعترف بها وتعتزم المجموعة إما التسوية على أساس الصافي، أو تحصيل الأصول وتسوية الالتزامات في آن واحد.

المخزون

يُعرض المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. وتُعد التكاليف هي تلك المصروفات المُتكبدة لإيصال كل منتج إلى موقعه وحالته الحالية، ويتم تحديدها على أساس المتوسط المرجح. ويستند صافي القيمة القابلة للتحقيق إلى سعر البيع المقدر ناقصًا أي تكاليف أخرى من المتوقع تكبدها عند الانتهاء والاستبعاد.

العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملات الأجنبية بالمعدلات السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم إعادة تحويل الأصول والالتزامات النقدية السائدة بعملات أجنبية بمعدل الصرف السائد في تاريخ التقارير المالية. يتم بيان كافة الفروقات في بيان الدخل الشامل الموحد.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو ضمني نتيجة حدث سابق، ويكون من المرجح أن يمثل تدفق الموارد أمرًا لازمًا لتسوية الالتزام، ويمكن تقدير قيمة الالتزام بشكل معقول.

بالإضافة إلى ذلك، يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للمصروفات المتوقعة المتوجبة لسداد الالتزام في نهاية فترة التقرير، باستخدام السعر الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالالتزام.

عندما يكون من المتوقع أن يتم استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية مخصص ما من طرف آخر، يتم الاعتراف بالمبلغ مستحق القبض كأصل في حال كان من المؤكد استلام التعويض ويمكن قياس المبلغ مستحق القبض بصورة موثوقة.

عقود الإيجار

<u>المجموعة كمستأجر</u>

تقوم المجموعة باستخدام ترتيبات عقود الإيجار بشكل أساسي لقطعة أرض أو لإيجاراتٍ أخرى. وعادة ما يتم التفاوض على عقود إيجار الأرض لمدة تتراوح بين 3 إلى 8 سنوات. لا تدخل المجموعة في ترتيبات عقود بيع أو إعادة إيجار.

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يعد، أو يتضمن، إيجارًا عند بدء العقد. بموجب عقد الإيجار ينتقل الحق في توجيه استخدام الأصل والحصول بشكل جوهري على جميع المنافع الاقتصادية له خلال فترة زمنية محددة نظير مقابل مادي.

3 معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة (تابع)

عقود الإيجار (تابع)

المجموعة كمستأجر (تابع)

القياس والاعتراف بعقود الإيجار كمستأجر

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام عقد الإيجار في بيان المركز المالي الموحد. ويتم قياس أصول حق استخدام بالتكلفة، حيث تتكون هذه العملية من القياس الأولي لالتزامات الإيجار، وأي تكاليف مباشرة مبدئية تتكبدها المجموعة وكذلك تقدير أي تكاليف لازمة لتفكيك الأصول وإزالتها في نهاية مدة الإيجار، وأي مدفوعات إيجار تم سدادها قبل تاريخ بدء الإيجار (بعد خصم أي حوافز تم الحصول عليها).

كما تحتسب المجموعة استهلاك أصل حق الاستخدام على أساس القسط الثابت من تاريخ بدء الإيجار وحتى نهاية العمر الإنتاجي لأصل حق الاستخدام أو حتى نهاية مدة الإيجار. وتقوم المجموعة أيضًا بتقييم أصول حق الاستخدام للتحقق إن كان هناك انخفاض في القيمة عند وجود مثل هذه المؤشرات.

في تاريخ بدء الإيجار، تقوم المجموعة بقياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المسددة في ذلك التاريخ، مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة لأنه عندما يتم التفاوض على عقود الإيجار مع أطراف خارجية يكون من غير الممكن تحديد سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار. معدل الاقتراض الإضافي هو المعدل المقدر الذي يتعين على المجموعة دفعه لاقتراض مبلغ بنفس القيمة وبفترة استحقاق مماثلة، وبضمان مماثل للحصول على أصل ذي قيمة معادلة. ويتم تعديل هذا المعدل إذا كان لدى الكيان المستأجر ملف مخاطر مختلف عن المجموعة.

وتتكون مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار من مدفوعات ثابتة (بما في ذلك دفعات ثابتة في جوهرها)، ومدفوعات متغيرة بناءً على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقع سدادها بموجب ضمان القيمة المتبقية والمدفوعات الناشئة عن خيارات مؤكدة بشكل معقول أن يتم استخدامها.

لاحقًا للقياس المبدئي، سيتم تخفيض الالتزام عن طريق مدفوعات الإيجار الموزعة إلى سداد أصل المبلغ وتكاليف التمويل. إن تكلفة التمويل هي المبلغ الذي يترتب عليها فائدة بمعدل دوري ثابت على الرصيد المتبقي من التزام الإيجار.

يتم إعادة تقييم التزام الإيجار عندما يكون هناك تغيير في مدفوعات الإيجار. تغيرات في مدفوعات الإيجار الناشئة عن التغيير في مدة الإيجار أو التغيير في تقييم خيار شراء أصل مؤجر. يتم خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة في تاريخ إعادة التقييم عندما لا يمكن تحديد المعدل الضمني في عقد الإيجار بسهولة. يتم بيان مبلغ إعادة قياس التزام الإيجار كتعديل على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام. يُستثنى من ذلك عندما يتم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى الصفر، وبعد ذلك يتم الاعتراف بأي زيادة في بيان الدخل الشامل الموحد.

يمكن أن تتغير المدفوعات بموجب عقود الإيجار أيضًا عندما يطرأ تغير في المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية أو عندما تتغير المدفوعات المستقبلية من خلال مؤشر أو معدل يستخدم لتحديد تلك المدفوعات، بما في ذلك تغير أسعار الإيجار في السوق بعد الاطلاع على الإيجارات السائدة في السوق. يتم إعادة قياس التزام الإيجار فقط عند إجراء تعديل على مدفوعات الإيجار ويتم خصم المدفوعات التعاقدية المعدلة لبقية مدة عقد الإيجار باستخدام معدل خصم ثابت. باستثناء حالات تغير مدفوعات الإيجار نتيجة التغير في أسعار الفائدة المتغيرة، وفي هذه الحالة يتم تعديل معدل الخصم ليعكس التغيير في أسعار الفائدة.

يتم احتساب إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام لتعكس إنهاء العقد كلياً أو جزئياً بما يقلل من نطاق عقد الإيجار. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تتعلق بإنهاء عقد الإيجار جزئيًا أو كليًا في بيان الدخل الشامل الموحد. ويتم تعديل أصل حق الاستخدام لجميع تعديلات الإيجار الأخرى.

3 معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة (تابع)

عقود الإيجار (تابع)

المجموعة كمستأجر (تابع)

القياس والاعتراف بعقود الإيجار كمستأجر (تابع)

اختارت المجموعة الاعتراف بالتزامات عقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود إيجار ألأصول منخفضة القيمة باستخدام وسائل عملية. إذ أنه بدلاً من الاعتراف بأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار، يتم الاعتراف بالمدفوعات المتعلقة بهما كمصروفات في بيان الدخل الشامل الموحد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

الأصول غير الملموسة

يتم تسجيل الأصول غير الملموسة التي تمت حيازتها بشكل منفصل بالتكلفة ناقصًا الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. ويتم احتساب الإطفاء على أساس طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدرة للأصول على النحو التالي: تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة بنهاية كل فترة تقرير سنوي مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي. وتشمل الأول غير الملموسة بشكل أساسي برامج الكمبيوتر ذات العمر الإنتاجي المقدر بـ 4 سنوات.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المُتحدة وذلك طبقًا لقانون العمل والعمال في دولة الإمارات. يرتكز استحقاق هذه المكافآت على آخر راتب حصل عليه الموظف وطول فترة الخدمة شريطة انقضاء الحد الأدنى لفترة الخدمة. وتُستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

وتدفع المجموعة مساهمات التقاعد والتأمين الوطني لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقًا للقانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2000.

التصنيف المتداول مقابل غير المتداول

تعرض المجموعة الأصول والالتزامات في بيان المركز المالي الموحد على أساس التصنيف المتداول/ غير المتداول. ويتم تصنيف الأصول على أنها متداولة عندما:

- يكون من المتوقع تحقيقها أو من المقرر بيعها أو استهلاكها في سياق الأعمال التشغيلية الاعتيادية؛
- يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛
- يكون من المتوقع تحقيقها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير؛ أو
- تكون في شكل نقد أو ما يعادله، ما لم يحظر استبدالها أو استخدامها لسداد التزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

يتم تصنيف كافة الأصول الأخرى على أنها غير متداولة.
يتم تصنيف الالتزامات على أنها متداولة عندما:

- يكون من المتوقع سدادها في سياق الأعمال التشغيلية الاعتيادية؛
- يتم الاحتفاظ بها بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛
- يكون من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير؛ أو
- لا يكون هناك حق غير مشروط لتأجيل تسويتها لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة التقرير.

وبالتالي، تقوم المجموعة بتصنيف كافة الالتزامات الأخرى على أنها غير متداولة.

4 أحكام الإدارة الهامة في تطبيق المعلومات عن السياسة المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

يتم فيما يلي بيان الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لتقدير حالات عدم اليقين في تاريخ التقرير، والتي تنطوي على مخاطر جوهرية يترتب عليها تعديلات مادية على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية:

عند تطبيق السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 3، قامت الإدارة بوضع أحكام وتقديرات وافتراضات مُعينة لا تكون متاحة بسهولة من المصادر الأخرى. ترتكز التقديرات والافتراضات التابعة لها على الخبرة السابقة وعدة عوامل أخرى تعتبر ذات صلة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها بصورة مستمرة. ويتم الاعتراف بالمراجعات على التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة التي تتم فيها مراجعة التقدير إذا كان تأثير التقدير ينحصر في تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا تركت عملية المراجعة تأثيراً على كل من الفترة الحالية والمستقبلية على حدٍ سواء.

أحكام إدارية هامة

في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الأحكام التالية، التي لها أثر جوهري على المبالغ المقررة في البيانات المالية الموحدة:

تحديد مدة عقد الإيجار للعقود ذات خيارات التجديد والإنهاء - المجموعة كمستأجر

تحدد المجموعة مدة عقد الإيجار بأنها مدة الإيجار غير القابلة للإلغاء، بالإضافة إلى أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه سوف تتم ممارسته، أو أية فترات مشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد أنه لن تتم ممارسته.

تطبق المجموعة أحكامًا عند تقييم ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول ممارسة خيار التجديد. أي أنها تأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي يترتب عليها حافزًا اقتصاديًا لها لممارسة التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ بدء الإيجار، تقوم المجموعة بإعادة تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف التي تقع تحت سيطرتها وتؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد أو الإنهاء (على سبيل المثال، تغيير في استراتيجية العمل).

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

يتم فيما يلي بيان الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لتقدير حالات عدم اليقين في تاريخ التقرير، والتي تنطوي على مخاطر جوهرية يترتب عليها تعديلات مادية على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والآلات والمعدات

تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والآلات والمعدات لاحتساب الاستهلاك. ويتم تحديد هذا التقدير بعد مراعاة الاستخدام المتوقع والفعلي للأصول. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً، ويمكن تعديل تكاليف الاستهلاك في المستقبل عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية مختلفة عن التقديرات السابقة.

عقود الإيجار - تقدير معدل الاقتراض الإضافي

لا يمكن للمجموعة أن تحدد بسهولة معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار، وبالتالي، فإنها تستخدم معدل الاقتراض الإضافي لقياس الالتزامات الإيجارية. ويُعد معدل الاقتراض الإضافي هو معدل الفائدة الذي يتوجب على المجموعة أن تدفعه من أجل اقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة، على مدى فترة مماثلة، مع ضمان مماثل. لذلك يعكس معدل الاقتراض الإضافي ما "يتوجب على المجموعة سداده"، وهو ما يتطلب تقديراً عند عدم توفر معدلات ملحوظة أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد الإيجار. وبالتالي، تقوم المجموعة بتقدير معدل الاقتراض الإضافي باستخدام مدخلات ملحوظة (مثل أسعار الفائدة السائدة في السوق) عند توفرها ويتطلب منها وضع بعض التقديرات الخاصة بالمجموعة.

4 أحكام الإدارة الهامة في تطبيق المعلومات عن السياسة المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تابع)

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

مخصص المخزون المتقادم

يتم الاحتفاظ بالمخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. ومتى يصبح المخزون قديمًا أو متقادمًا، يتم إجراء تقدير لصافي القيمة القابلة للتحقق. أما بالنسبة للمبالغ الجوهرية بصورة فردية، فيتم تقدير هذه القيمة على أساس فردي. في حين يتم تقييم المبالغ غير الجوهرية، ولكنها قديمة أو متقادمة بشكل جماعي ويتم تكوين مخصص وفقًا لنوع المخزون ودرجة قدمه أو تقادمه بناءً على أسعار البيع التاريخية.

في تاريخ التقرير، بلغ إجمالي المخزون 28,400 ألف درهم إماراتي (2022: 39,843 ألف درهم إماراتي)، وبلغت قيمة مخصص المخزون 3,218 ألف درهم (2022: 13,989 ألف درهم إماراتي). يتم الاعتراف بأية فروقات بين المبالغ المحصلة بالفعل في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقع تحقيقها في بيان الدخل الشامل الموحد.

مخصص خسائر الائتمان المُتوقعة

تستخدم المجموعة مصفوفة مخصصات لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للأداة على الذمم المدينة التجارية وأصول العقود ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة لهذه الأصول المالية باستخدام مصفوفة مخصص تستند إلى خسائر الائتمان السابقة لدى المجموعة، معدلة وفقًا للعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الحالي وكذلك توقعات الأوضاع في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للمال حيثما كان ذلك مناسبًا.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي في خسائر الائتمان المتوقعة التي سوف تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. في المقابل، تمثل خسائر الائتمان المتوقعة على فترة 12 شهر جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني والذي من المتوقع أن ينتج عن أحداث التخلف عن السداد على الأداة المالية المحتملة خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يعتبر قياس خسائر الائتمان المتوقعة دليل على احتمالية التعثر في السداد أو الخسائر عند التعثر (بمعني حجم الخسائر في حال حدوث تعثر) وقيمة التعرض عند التعثر. يستند تقييم احتمالية التعثر والخسائر عن التعثر على البيانات التاريخية التي تم تعديلها من خلال معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

في تاريخ التقرير، بلغ إجمالي الذمم التجارية المدينة 807,642 ألف درهم إماراتي (2022: 344,397 ألف درهم إماراتي)، في حين بلغت قيمة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة 43,429 ألف درهم إماراتي (2022: 27,587 ألف درهم إماراتي). يتم الاعتراف بأية فروقات بين المبالغ المحصلة بالفعل في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقع تحقيقها في بيان الدخل الشامل الموحد.

في تاريخ التقرير، بلغ إجمالي أصول العقد 333,012 ألف درهم إماراتي (2022: 369,728 ألف درهم إماراتي)، في حين بلغت قيمة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة 4,670 ألف درهم إماراتي (2022: 5,849 ألف درهم إماراتي). يتم الاعتراف بأية فروقات بين المبالغ المحصلة بالفعل في فترات مستقبلية والمبالغ المتوقع تحقيقها في بيان الدخل الشامل الموحد.

حددت المجموعة أن خسائر الائتمان المتوقعة على الأرصدة المصرفية غير جوهرية نظرًا إلى أن البنوك المقابلة تقع ضمن فئة الدرجة الاستثمارية ولديها احتمالية منخفضة للتعثر عن السداد والخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد.

كما خلصت المجموعة أن خسائر الائتمان المتوقعة على أرصدة الأطراف ذات العلاقة غير جوهرية، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن لهذه الأرصدة احتمالية منخفضة للتعثر عن السداد وأن الخسارة الناتجة عن التعثر ضئيلة.

4 أحكام الإدارة الهامة في تطبيق المعلومات عن السياسة المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة (تابع)

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

تقدير التكاليف الإجمالية لعقود البناء

في تاريخ التقارير المالية، يتعيّن على المجموعة تقدير تكاليف الإكمال على عقود البناء الخاصة بها. ومن ثم، يتطلب هذا الأمر من المجموعة إجراء تقديرات للتكاليف المستقبلية التي سوف يتم تكبدها، بناءً على العمل الذي سوف يتم إنجازه بعد تاريخ التقارير المالية. وتتضمن هذه التقديرات كذلك المطالبات المحتملة من قبل المقاولين وتكلفة استيفاء الالتزامات التعاقدية الأخرى للعملاء. علاوة على ذلك، يتم عكس تأثيرات أي تعديل على هذه التقديرات في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات. فمتى تتجاوز تكاليف العقود المتوقعة إجمالي إيرادات العقود المتوقعة، يتم الاعتراف بإجمالي الخسارة المتوقعة على الفور، في أقرب وقت متوقع، سواء بدء العمل على هذه العقود أم لا. تستخدم المجموعة فريق ادارة المشاريع وفريقها التجاري لتقدير تكلفة إتمام هذه العقود. ويتم إدراج عوامل مثل التأخيرات عن تاريخ الإنجاز المتوقع والتغيرات في نطاق العمل والتغيرات في أسعار المواد وتكاليف العمالة والتكاليف الأخرى، ضمن تقديرات تكلفة البناء بناءً على أفضل التقديرات التي يتم تحديثها على أساس منتظم.

5 الممتلكات والآلات والمعدات

	المباني والهياكل	معدات الإنتاج ومعدات أخرى	أصول قيد الإنشاء	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
التكلفة:				
في 1 يناير 2022	322,921	146,266	1,351	470,538
إضافات	-	-	6,722	6,722
تحويلات	2,433	3,130	(5,563)	-
استبعادات	-	(1,564)	-	(1,564)
في 31 ديسمبر 2022	**325,354**	**147,832**	**2,510**	**475,696**
إضافات	**-**	**-**	**23,929**	**23,929**
تحويلات	**9,603**	**14,491**	**(24,094)**	**-**
استبعادات	**-**	**(2,659)**	**-**	**(2,659)**
في 31 ديسمبر 2023	**334,957**	**159,664**	**2,345**	**496,966**
الاستهلاك المتراكم:				
في 1 يناير 2022	200,103	126,818	-	326,921
المُحمّل للسنة	10,106	4,580	-	14,686
مبالغ متعلقة بالاستبعادات	-	(1,564)	-	(1,564)
في 31 ديسمبر 2022	**210,209**	**129,834**	**-**	**340,043**
المُحمّل للسنة	**10,265**	**4,993**	**-**	**15,258**
مبالغ متعلقة بالاستبعادات	**-**	**(2,659)**	**-**	**(2,659)**
في 31 ديسمبر 2023	**220,474**	**132,168**	**-**	**352,642**
صافي القيمة الدفترية:				
كما في 31 ديسمبر 2023	**114,483**	**27,496**	**2,345**	**144,324**
كما في 31 ديسمبر 2022	115,145	17,998	2,510	135,653

تم تخصيص مصروفات الاستهلاك المُحمل في بيان الدخل الشامل الموحد على النحو الآتي:

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
تكاليف العقود (إيضاح 19)	**10,368**	9,565
مصروفات عمومية وإدارية	**4,890**	5,121
	15,258	14,686

6 أصول غير ملموسة

	2023 **برامج الكمبيوتر** **ألف درهم إماراتي**	2022 برامج الكمبيوتر ألف درهم إماراتي
التكلفة:		
الرصيد في 1 يناير	**16,253**	16,253
الإضافات خلال السنة	**587**	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**16,840**	16,253
الإطفاء المتراكم:		
الرصيد في 1 يناير	**16,250**	16,130
الإطفاء للسنة	**106**	120
الرصيد فى 31 ديسمبر	**16,356**	16,250
صافي القيمة الدفترية	**484**	3

7 المخزون

	2023 **ألف درهم إماراتي**	2022 ألف درهم إماراتي
بضائع متاحة للبيع	**11,403**	3,876
أعمال قيد الإنجاز	**208**	8,775
مواد خام ومواد استهلاكية	**16,789**	27,192
	28,400	39,843
ناقصًا: مخصص البنود المتقادمة وبطيئة الحركة	**(3,218)**	(13,989)
	25,182	25,854

فيما يلي الحركة في مخصص البنود المتقادمة وبطيئة الحركة:

	2023 **ألف درهم إماراتي**	2022 ألف درهم إماراتي
في 1 يناير	**13,989**	16,396
مبالغ مستردة	**(134)**	(2,076)
مشطوبات	**(10,637)**	(331)
في 31 ديسمبر	**3,218**	13,989

8 أصول العقود

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
قيمة الأعمال المُنجزة	**11,545,464**	10,287,917
فواتير الإنجاز المُستلمة والمستحقة	**(11,496,727)**	(9,939,069)
	48,737	348,848

تم عرض أعمال العقد قيد الإنجاز على النحو الآتي:

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول العقود، صافي من خسائر الائتمان المتوقعة	**328,342**	363,879
التزامات العقود (إيضاح 15)	**(279,605)**	(15,031)
	48,737	348,848

تم إدراج أصول العقود كما في 31 ديسمبر 2023 صافية من مُخصص خسائر الائتمان المتوقعة البالغ قيمته 4,670 ألف درهم إماراتي (2022: 5,849 ألف درهم إماراتي). فيما يلي حركة المخصص:

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
في 1 يناير	**5,849**	6,896
المحمل خلال السنة	**607**	-
معكوسات	**(324)**	(494)
مشطوبات	**(1,462)**	-
تحويل المخصص إلى ذمم مدينة تجارية (إيضاح 9) *	**-**	(553)
في 31 ديسمبر	**4,670**	5,849

*يمثل هذا البند المخصص المتعلق بالمبالغ التي تم إصدار فواتير بها للعملاء خلال السنة.

إن المبالغ المتعلقة بأصول العقود هي أرصدة مستحقة من العملاء بموجب عقود الإنشاء، والتي تنتج عندما يصبح للمجموعة الحق في استلام المدفوعات المستحقة من العملاء بما يتوافق مع مراحل الإنجاز المرتبطة بالأداء. هذا وتعترف المجموعة "بأصل العقد" عن أي عمل يتم إنجازه. ويُعاد تصنيف أي مبلغ تم الاعتراف به سابقًا كأصل للعقد إلى الذمم المدينة التجارية عندما تُصدر الفواتير الخاصة به إلى العميل.

تقوم إدارة المجموعة بقياس مخصص الخسائر على المبالغ المستحقة من العملاء بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة الأداة، مع الأخذ في الاعتبار تجربة التعثر السابقة والتوقعات المستقبلية لقطاع الإنشاءات. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 حول البيانات المالية الموحدة حيث تم الإفصاح عن التقديرات والأحكام الهامة المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة وتاريخ الاسترداد المستقبلي.

9 ذمم مدينة تجارية وأخرى

	2023 **ألف درهم إماراتي**	2022 ألف درهم إماراتي
ذمم مدينة تجارية، إجمالي	**807,642**	344,397
ناقصًا: مخصص خسائر الائتمان المُتوقعة	**(43,429)**	(27,587)
ذمم مدينة تجارية، صافي	**764,213**	316,810
مبالغ مدفوعة مقدمًا للموردين*	**263,767**	94,339
مصروفات مدفوعة مقدمًا وذمم مدينة أخرى	**14,807**	8,956
	1,042,787	420,105

تم تصنيف المبالغ المدفوعة مقدمًا للموردين في بيان المركز المالي الموحد على النحو الآتي:

	2023 **ألف درهم إماراتي**	2022 ألف درهم إماراتي
متداولة (مُدرجة ضمن الذمم المدينة التجارية والأخرى)	**263,767**	94,339
غير متداولة	**375,223**	228,445
الإجمالي	**638,990**	322,784

مخصص خسائر الائتمان المُتوقعة

تقوم المجموعة بتكوين مخصص للانخفاض في القيمة يمثل تقديرها لخسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالذمم المدينة التجارية وهو نتاج احتمالية التعثر عن السداد والخسارة الناتجة عن التعثر على القيمة الدفترية للذمم المدينة التجارية وأخرى.

كما في 31 ديسمبر 2023، جاء تحليل الذمم المدينة التجارية على النحو الآتي:

		متأخرة السداد			
31 ديسمبر 2023	**الإجمالي** **ألف درهم إماراتي**	**من 0 إلى 30 يومًا** **ألف درهم إماراتي**	**من 31 إلى 90 يومًا** **ألف درهم إماراتي**	**من 91 إلى 180 يومًا** **ألف درهم إماراتي**	**أكثر من 180 يومًا** **ألف درهم إماراتي**
ذمم مدينة تجارية	**807,642**	**37,516**	**605,377**	**10,424**	**154,325**
خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني	**(43,429)**	**(1,625)**	**(21,526)**	**(288)**	**(19,990)**
ذمم مدينة تجارية، صافي	**764,213**	**35,891**	**583,851**	**10,136**	**134,335**

		متأخرة السداد			
31 ديسمبر 2022	الإجمالي ألف درهم إماراتي	من 0 إلى 30 يومًا ألف درهم إماراتي	من 31 إلى 90 يومًا ألف درهم إماراتي	من 91 إلى 180 يومًا ألف درهم إماراتي	أكثر من 180 يومًا ألف درهم إماراتي
ذمم مدينة تجارية	344,397	83,836	79,249	57,151	124,161
خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني	(27,587)	(1,897)	(1,515)	(2,317)	(21,858)
ذمم مدينة تجارية، صافي	316,810	81,939	77,734	54,834	102,303

9 ذمم مدينة تجارية وأخرى (تابع)

مخصص خسائر الائتمان المُتوقعة (تابع)

فيما يلي الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة خلال السنة:

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
في بداية السنة	**27,587**	26,919
المحمل خلال السنة	**22,199**	4,680
مبالغ مستردة*	**(3,476)**	(640)
مشطوبات	**(2,881)**	(3,925)
تحويل مُخصص من أصول العقود (إيضاح رقم 8)	**-**	553
في نهاية السنة	**43,429**	27,587

*تتعلق المبالغ المستردة بشكل رئيسي بالتحصيلات خلال السنة.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 4 حول البيانات المالية الموحدة حيث تم الإفصاح عن التقديرات والأحكام الهامة المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة وتاريخ الاسترداد المستقبلي.

10 النقد وما يعادله

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتضمن النقد وما يعادله ما يلي:

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
نقد في الصندوق	**-**	-
أرصدة مصرفية	**745,267**	309,840
النقد والأرصدة المصرفية	**745,267**	309,840
ناقصًا: سحوبات مصرفية على المكشوف (إيضاح رقم 16)	**-**	(13,995)
النقد وما يعادله	**745,267**	295,845

لم يكن هناك قيودًا على الأرصدة المصرفية في وقت اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة.

11 رأس المال

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
المُصرّح به والمُصدر والمدفوع بالكامل	**211,992**	211,992

تعتبر شركة إيدج للمنصات والأنظمه الدفاعيه المساهم الرئيسي في المجموعة بحصة بلغت 49,96٪ من رأس المال.

12 الاحتياطي القانوني

وفقًا للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 والنظام الأساسي للشركة، يتعين تحويل 10٪ من الأرباح كل سنة إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع. ويجب القيام بمثل هذه التحويلات حتى يبلغ رصيد الاحتياطي القانوني ما يعادل نصف رأس مال الشركة المدفوع. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع كأرباح على المساهمين؛ إذ تم تحويل ما قيمته 4,038 ألف درهم إماراتي إلى هذا الاحتياطي خلال السنة (2022: 2,046 ألف درهم إماراتي).

13 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

فيما يلي الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين:

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
في 1 يناير	**23,436**	21,634
المُحمّل للسنة	**5,150**	3,037
المدفوع خلال السنة	**(1,904)**	(1,235)
في 31 ديسمبر	**26,682**	23,436

14 مبالغ مدفوعة مقدمًا من العملاء

تمثل المبالغ المدفوعة مُقدمًا من العملاء بشكل رئيسي المبالغ المستلمة عن المشروعات ويتم استخدامها مقابل الفواتير عند تقديمها. تم تصنيف المبالغ المدفوعة مقدمًا للموردين في بيان المركز المالي الموحد على النحو الآتي:

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
متداولة	**380,085**	202,952
غير متداولة	**863,064**	704,472
الإجمالي	**1,243,149**	907,424

15 ذمم دائنة تجارية وأخرى

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
ذمم دائنة تجارية	**212,360**	43,508
مستحقات المشروعات	**585,772**	170,726
التزامات العقود (إيضاح رقم 8)	**279,605**	15,031
التزامات أخرى	**33,903**	32,107
ذمم دائنة أخرى	**5,482**	8,224
	1,117,122	269,596

إن جميع المبالغ ذات طبيعة قصيرة الأجل. تعتبر القيمة الدفترية للذمم الدائنة التجارية مقاربة بشكل معقول للقيمة العادلة.

يبلغ متوسط فترة الائتمان على مشتريات البضائع والخدمات 60 يومًا (2022: 60 يومًا). لا يتم تحميل أي فائدة على الذمم الدائنة التجارية. لدى المجموعة سياسات لإدارة المخاطر المالية لضمان تسوية جميع الذمم الدائنة ضمن الإطار الزمني الائتماني.

16 سحوبات مصرفية على المكشوف

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
سحوبات مصرفية على المكشوف من بنوك تجارية	**-**	13,995

إن تسهيلات السحوبات المصرفية على المكشوف قصيرة الأجل وغير مضمونة وتحمل سعر الفائدة السوقي.

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ رصيد القرض القائم 275,000 ألف درهم إماراتي (31 ديسمبر 2022: 261,005 ألف درهم إماراتي) كتسهيلات سحوبات مصرفية على المكشوف متاحة وغير مسحوبة.

17 قرض لأجل

تعمد المجموعة إلى استخدام تسهيلات قرض قصير الأجل غير مضمون مع أحد البنوك المحلية فيما يتعلق بسداد مدفوعات مورديها بفترة استحقاق 6 أشهر أو أقل من تاريخ السحب. يحمل هذا القرض فائدة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق. بلغت القيمة الدفترية للقرض في 31 ديسمبر 2023 ما قيمته لا شيء، (31 ديسمبر 2022: 22,442 ألف درهم إماراتي).

18 إيرادات العقود

تُحقق المجموعة إيراداتها من العقود المبرمة مع العملاء لتقديم بضائع وخدمات على مدى فترة زمنية وفي وقت محدد من خلال مصادر الإيرادات الرئيسية التالية. يتوافق هذا البند مع معلومات الإيرادات التي تم الإفصاح عنها لكل قطاع يتم إعداد تقارير عنه (إيضاح 26) بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 8 *القطاعات التشغيلية*.

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الإيرادات من عقود الإنشاء	**1,016,544**	465,022
إيرادات تقديم الخدمات	**241,003**	195,182
	1,257,547	660,204

1-18 توقيت الاعتراف بالإيرادات

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
خدمات تم تقديمها في وقت زمني محدد	**40,266**	21,662
خدمات تم تقديمها على مدى فترة زمنية	**1,217,281**	638,542
	1,257,547	660,204

2-18 الأسواق الجغرافية

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
داخل الإمارات العربية المتحدة	**802,506**	660,204
خارج الإمارات العربية المتحدة	**455,041**	-
	1,257,547	660,204

19 تكاليف العقود

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
تكاليف المواد والتعاقد من الباطن	**979,722**	454,139
تكاليف عقود الموظفين والقوى العاملة	**121,173**	99,194
نفقات عامة*	**12,743**	13,104
استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	**10,368**	9,565
استهلاك أصول حق الاستخدام	**1,821**	1,821
تكاليف مباشرة أخرى	**7,658**	3,004
	1,133,485	580,827

*يشمل ذلك تكاليف التمويل البالغة 455 ألف درهم إماراتي (2022: 560 ألف درهم إماراتي)

20 مصروفات عمومية وإدارية

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
تكاليف الموظفين	**35,706**	24,795
دعم وصيانة تراخيص تكنولوجيا المعلومات	**12,196**	12,542
التسويق والدعاية	**6,803**	3,894
أتعاب مهنية واستشارية	**3,820**	2,983
أعمال الإصلاح والصيانة	**3,509**	3,444
مواد	**501**	498
مصروفات أخرى	**7,276**	4,119
	69,811	52,275

21 إيرادات أخرى، صافي

يشمل هذا البند بشكل رئيسي الفوائد من الودائع الثابتة قصيرة الأجل واسترداد مخصص الذمم المدينة التجارية وأصول العقد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
إيرادات التمويل	**12,583**	556
إيرادات أخرى، صافي	**1,598**	2,174
	14,181	2,730

22 عقود الإيجار

أصول حق الاستخدام

	أرض	
	2023 **ألف درهم إماراتي**	2022 ألف درهم إماراتي
التكلفة:		
الرصيد في 1 يناير	**17,835**	17,426
إضافات	**-**	409
الرصيد في 31 ديسمبر	**17,835**	17,835
الإطفاء المتراكم:		
الرصيد في 1 يناير	**8,195**	6,069
المُحمّل للسنة	**2,159**	2,126
الرصيد في 31 ديسمبر	**10,354**	8,195
صافي القيمة الدفترية	**7,481**	9,640

التزامات الإيجار

يتم عرض التزامات الإيجار في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	2023 **ألف درهم إماراتي**	2022 ألف درهم إماراتي
متداولة	**2,162**	2,060
غير متداولة	**5,917**	8,067
	8,079	10,127

الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المستقبلية كما في 31 ديسمبر 2023:

31 ديسمبر 2023	**خلال سنة واحدة** **ألف درهم إماراتي**	**من سنة واحدة إلى 5 سنوات** **ألف درهم إماراتي**	**أكثر من خمس سنوات** **ألف درهم إماراتي**	**الإجمالي** **ألف درهم إماراتي**
مدفوعات الإيجار	2,676	6,625	-	9,301
مصروفات التمويل	(514)	(708)	-	(1,222)
صافي القيم الحالية	**2,162**	**5,917**	**-**	**8,079**

22 عقود الإيجار (تابع)

التزامات الإيجار (تابع)

الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار كما في 31 ديسمبر 2022:

31 ديسمبر 2022	خلال سنة واحدة	من سنة واحدة إلى 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
مدفوعات الإيجار	2,713	9,276	-	11,989
مصروفات التمويل	(653)	(1,209)	-	(1,862)
صافي القيمة الحالية	2,060	8,067	-	10,127

يوضح بيان الدخل الشامل الموحد المبالغ التالية المتعلقة بعقود الإيجار عن السنة المُنتهية في 31 ديسمبر:

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
استهلاك	**(2,159)**	(2,126)
تكاليف التمويل	**(521)**	(637)

23 ربحية السهم الأساسية والمخفّضة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية بقسمة أرباح السنة المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

يتم احتساب ربحية السهم كما يلي:

	2023	2022
أرباح السنة العائدة لمُلاك الشركة الأم (ألف درهم إماراتي)	**40,379**	20,457
المتوسط المرجح لعدد الأسهمالعادية المُصدرة خلال الفترة (بالآلاف)	**211,992**	211,992
ربحية السهم الأساسية والمخفّضة (بالدرهم)	**0.19**	0.10

خلال السنة، لم تقم المجموعة بإصدار أي أدوات من شأنها أن تؤثر على ربحية السهم عند استخدامها (2022: لا شيء).

24 أرصدة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين للمجموعة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين والشركات التي تخضع لسيطرتهم أو سيطرة عائلاتهم، أو التي يمارسون عليها نفوذًا جوهريًا من حيث القرارات المالية والتشغيلية. تم استبعاد المعاملات بين الشركة وشركاتها التابعة عند التوحيد ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإيضاح. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء الآخرين للإدارة العليا خلال السنة على النحو الآتي:

	2023	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
تعويضات الإدارة العُليا:		
رواتب ومِنح ومكافآت أخرى	**13,099**	12,164
مكافآت التقاعد	**1,230**	1,021
	14,329	13,185
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**4,100**	1,475
أتعاب لجان مجلس الإدارة	**575**	525

أرصدة الأطراف ذات العلاقة:

مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة (مُدرجة في بند ذمم مدينة تجارية وأخرى)	**5,050**	1,840
مبالغ مستحقة من طرف ذي علاقة (مُدرجة في بند ذمم دائنة تجارية وأخرى)	**11,137**	4,107

نتجت هذه الأرصدة عن مبالغ غير مسددة من اتفاقية سابقة ل إعارة موظفين معينين من كلا الطرفين، ورسوم متأخرة، بالإضافة إلى الإيرادات أو التكاليف.

25 التزامات محتملة وارتباطات رأسمالية

أصدرت البنوك التي تتعامل معها المجموعة، ضمن سياق الأعمال الاعتيادية، خطابات ضمان وكفالة حسن الأداء وخطابات اعتماد بقيمة 2,389,608 ألف درهم إماراتي (31 ديسمبر 2022: 2,562,236 ألف درهم إماراتي) فيما يتعلق بتنفيذ العقود والمبالغ المدفوعة مقدمًا ذات الصلة بعقود بناء وصيانة السفن والتي كانت قيد التنفيذ في نهاية الفترة.

الارتباطات

بلغت النفقات الرأسمالية المتعاقد عليها في نهاية فترة التقرير والتي لم يتم تكوين مخصص لها ما قيمته 7,625 ألف درهم إماراتي (31 ديسمبر 2022: 4,437 ألف درهم إماراتي).

26 معلومات عن القطاعات

لدى المجموعة نظام إعداد تقارير إدارة داخلية وإعداد ميزانية بناءً على خمس قطاعات خاضـــعة لعملية إعداد التقارير، كم هو موضح أدناه، وهي تُعد وحدات الأعمال الاستراتيجية للمجموعة. تقوم الإدارة بمراجعة التقارير الداخلية على أساس ربع سنوي على الأقل، لكل وحدة من وحدات الأعمال الاستراتيجية.

يوضح المخلص التالي العمليات التشغيلية في كل قطاع من قطاعات المجموعة الخاضعة لعملية إعداد التقارير:

- أعمال بناء وهندسة السفن الجديدة تشمل التصميم والهندسة والبحث والتطوير والبناء والتشغيل والاختبار والتجارب والدعم اللوجستي المتكامل وعمليات التحديث والتحويلات والخدمات الاستشارية للسفن العسكرية والتجارية والترفيهية في أي مواد بناء
- القوارب الصغيرة، وتشمل تطوير التصميم الداخلي، والبحث والتطوير، وبناء القوالب، والنماذج الأولية والقوارب ذات أطوال حتى 24 مترًا مع القدرة على خط إنتاج واسع النطاق للقوارب العسكرية والتجارية والفاخرة، والتشغيل، والصيانة، وإصلاح المركب والقوارب ذات مواد خاصة.
- عمليات إصلاح وصيانة السفن العسكرية تشمل عمليات تحديث وصيانة وإصلاح وعَمرة السفن العسكرية وخدمات الدعم المتكاملة
- عمليات إصلاح وصيانة السفن التجارية تشمل عمليات تحديث وصيانة وإصلاح وعَمرة السفن التجارية.
- الأنظمة المتكاملة التي تتضمن استيراد وتشغيل الأنظمة المتكاملة وبرامج الكمبيوتر.

إن المعلومات المتعلقة بكل قطاع خاضع لعلمية إعداد التقارير مدرجة أدناه. ويتم قياس الأداء من ربح القطاع على النحو الوارد في تقارير الإدارة الداخلية التي تخضع للمراجعة من قبل مجلس الإدارة.

26 معلومات عن القطاعات (تابع)

	بناء وتصنيع السفن الجديدة ألف درهم إماراتي	القوارب الصغيرة ألف درهم إماراتي	إصلاحات وصيانة عسكرية ألف درهم إماراتي	إصلاحات وصيانة تجارية ألف درهم إماراتي	الأنظمة المتكاملة ألف درهم إماراتي	غير الموزعة ألف درهم إماراتي	استبعادات ألف درهم إماراتي	المجموع ألف درهم إماراتي
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023								
إيرادات العقود	**970,392**	**29,462**	**193,691**	**46,764**	**17,238**	**-**	**-**	**1,257,547**
تكاليف العقود	**(885,614)**	**(28,158)**	**(158,434)**	**(42,885)**	**(18,394)**	**-**	**-**	**(1,133,485)**
إجمالي الأرباح/(الخسائر)	**84,778**	**1,304**	**35,257**	**3,879**	**(1,156)**	**-**	**-**	**124,062**
مصروفات عمومية وإدارية	**(15,501)**	**(3,195)**	**(14,589)**	**(6,621)**	**(1,359)**	**(28,546)**	**-**	**(69,811)**
(مخصص) / عكس خسائر الائتمان المُتوقعة	**(19,563)**	**(406)**	**1,124**	**2,035**	**(2,261)**	**65**	**-**	**(19,006)**
استهلاك وإطفاء	**(1,600)**	**(267)**	**(934)**	**(667)**	**-**	**(1,866)**	**-**	**(5,334)**
تكاليف التمويل	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(3,713)**	**-**	**(3,713)**
إيرادات أخرى، صافي	**13,761**	**-**	**-**	**-**	**165**	**255**	**-**	**14,181**
أرباح/(خسائر) القطاع	**61,875**	**(2,564)**	**20,858**	**(1,374)**	**(4,611)**	**(33,805)**	**-**	**40,379**

26 معلومات عن القطاعات (تابع)

	بناء وتصنيع السفن الجديدة ألف درهم إماراتي	القوارب الصغيرة ألف درهم إماراتي	إصلاحات وصيانة عسكرية ألف درهم إماراتي	إصلاحات وصيانة تجارية ألف درهم إماراتي	الأنظمة المتكاملة ألف درهم إماراتي	غير الموزعة ألف درهم إماراتي	استبعادات ألف درهم إماراتي	المجموع ألف درهم إماراتي
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022								
إيرادات العقود	418,977	2,223	141,829	48,112	49,063	-	-	660,204
تكاليف العقود	(364,157)	(5,741)	(118,381)	(44,998)	(47,550)	-	-	(580,827)
إجمالي الأرباح/(الخسائر)	54,820	(3,518)	23,448	3,114	1,513	-	-	79,377
مصروفات عمومية وإدارية	(8,340)	(1,968)	(15,352)	(6,732)	(468)	(19,415)	-	(52,275)
عكس / (مخصص) خسائر الائتمان المُتوقعة	1,040	212	(913)	(1,524)	(414)	(63)	-	(1,662)
استهلاك وإطفاء	(776)	(222)	(1,386)	(666)	-	(2,496)	-	(5,546)
تكاليف التمويل	-	-	-	-	-	(2,167)	-	(2,167)
إيرادات أخرى، صافي	2,704	-	4,789	-	-	(4,763)	-	2,730
أرباح / (خسائر) القطاع	49,448	(5,496)	10,586	(5,808)	631	(28,904)	-	20,457

	بناء وتصنيع السفن الجديدة ألف درهم إماراتي	القوارب الصغيرة ألف درهم إماراتي	إصلاحات وصيانة عسكرية ألف درهم إماراتي	إصلاحات وصيانة تجارية ألف درهم إماراتي	الأنظمة المتكاملة ألف درهم إماراتي	غير الموزعة ألف درهم إماراتي	استبعادات ألف درهم إماراتي	المجموع ألف درهم إماراتي
كما في 31 ديسمبر 2023								
الأصول	**2,234,870**	**64,265**	**196,707**	**48,891**	**88,758**	**59,768**	**(24,169)**	**2,669,090**
الالتزامات	**2,171,384**	**51,484**	**52,886**	**13,328**	**30,543**	**90,690**	**(15,283)**	**2,395,032**
النفقات الرأسمالية	**14,097**	**2,206**	**3,678**	**1,716**	**-**	**2,819**	**-**	**24,516**
كما في 31 ديسمبر 2022								
الأصول	1,030,740	25,638	262,761	69,079	40,515	88,855	(24,169)	1,493,419
الالتزامات	1,075,820	5,232	41,031	10,061	4,801	125,358	(15,283)	1,247,020
النفقات الرأسمالية	2,353	336	1,713	639	-	1,681	-	6,722

27 الأدوات المالية

معلومات عن السياسة المحاسبية الهامة

تم الإفصاح عن تفاصيل السياسات والطرق المحاسبية الهامة المعتمدة، بما في ذلك معايير الاعتراف وأساس القياس والأساس الذي يتم على أساسه الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، فيما يتعلق بكل فئة من فئات الأصول المالية والالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية في الإيضاح رقم 3 حول البيانات المالية.

إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة رأس مالها لضمان قدرتها على مواصلة أعمالها وفقًا لمبدأ الاستمرارية مع تحقيق أعلى عائد على حقوق الملكية. تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال باستخدام نسبة المديونية التي تمثل صافي الدين مقسومًا على إجمالي حقوق الملكية (باستثناء الحصص غير المسيطرة) زائدًا صافي الدين. ويتم احتساب نسبة الرفع لدى المجموعة على النحو الآتي:

	2023 **ألف درهم إماراتي**	2022 ألف درهم إماراتي
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**1,117,122**	269,596
قروض مصرفية	**-**	22,442
سحوبات مصرفية على المكشوف	**-**	13,995
التزامات الإيجار	**8,079**	10,127
إجمالي الدين	**1,125,201**	316,160
إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مُلاك الشركة الأم	**274,196**	246,537
إجمالي حقوق الملكية والدين	**1,399,397**	562,697
نسبة المديونية	**%80**	%56

إدارة المخاطر المالية

يتولى قسم الشؤون المالية في المجموعة بمراقبة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بعمليات المجموعة. وتشمل هذه المخاطر مخاطر العملة الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ولا تدخل المجموعة في أو تتداول أي أدوات مالية مشتقة لأغراض المضاربة أو إدارة المخاطر.

(أ) إدارة مخاطر العملات الأجنبية

إن عقود المجموعة الرئيسية مع العملاء فضلًا عن بعض الموردين الرئيسيين والمقاولين بعملات أخرى خلاف الدرهم الإماراتي، وبالتالي لدى المجموعة مخاطر تعرض لمعاملات صرف العملات الأجنبية.

ونظرًا لثبات سعر صرف الدرهم الإماراتي أمام الدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر عملات أجنبية جوهرية. لذلك ترى الإدارة أن تعرض المجموعة لمخاطر العملات يقتصر على اليورو.

27 الأدوات المالية (تابع)

(أ) إدارة مخاطر العملات الأجنبية (تابع)

تحليل حساسية العملات الأجنبية

فيما يلي القيم الدفترية للأصول والالتزامات النقدية للمجموعة والمقومة بعملات أجنبية في نهاية فترة التقرير:

	الالتزامات		الأصول	
	2023	2022	**2023**	2022
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	**ألف درهم إماراتي**	ألف درهم إماراتي
يورو	**1,407,343**	424,179	**1,509,091**	411,253
دولار أمريكي	**181,284**	100,641	**224,948**	270,793
أخرى	**653**	540	**452**	290
	1,589,280	525,360	**1,734,491**	682,336

في 31 ديسمبر 2023، إذا ارتفع / انخفض سعر صرف العملات بخلاف الدولار الأمريكي بنسبة 10٪ مقابل الدرهم الإماراتي، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن أرباح المجموعة للسنة ستكون أعلى / أقل بمقدار 10,155 ألف درهم إماراتي (2022: أعلى / أقل بمقدار 1,318 ألف درهم إماراتي) ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية من تحويل اليورو.

(ب) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات فائدة التدفقات النقدية على قروضها المصرفية التي تخضع لأسعار فائدة متغيرة.

ويوضح الجدول التالي حساسية خسائر المجموعة عن السنة تجاه التغير المحتمل بشكل معقول في أسعار الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

	التأثير على الأرباح ألف درهم إماراتي
2023	
زيادة بمقدار +50 نقطة أساس	**-**
نقص بمقدار -50 نقطة أساس	**-**
2022	
زيادة بمقدار +50 نقطة أساس	182
نقص بمقدار -50 نقطة أساس	(182)

(ج) إدارة مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان ذات الصلة بالمجموعة إلى المخاطر من تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يترتب عليه خسائر مالية للمجموعة وتنشأ بشكل أساسي من ذمم مدينة تجارية وأخرى وأصول العقد والأرصدة المصرفية.

كما تتحكم المجموعة في مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، والحد من المعاملات مع أطراف مقابلة محددة وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة بشكل دوري ومنتظم. وتسعى المجموعة إلى الحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالعملاء من خلال تحديد حدود الائتمان للعملاء الفرديين ومراقبة الأرصدة المدينة المستحقة.

27 الأدوات المالية (تابع)

(ج) إدارة مخاطر الائتمان (تابع)

تركز مخاطر الائتمان

ينشأ تركز مخاطر الائتمان من مزاولة عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي بسببها تتأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدرٍ مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. يشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية في أداء المجموعة تجاه المستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية محددة.

تقوم المجموعة بشكل رئيسي بتنفيذ عقود لعميل هام كما في 31 ديسمبر 2023، حيث بلغت أصول العقود والذمم المدينة التجارية والمبالغ المدفوعة مُقدمًا المستلمة من هذا العميل صافي مركز دائن بقيمة 237,760 ألف درهم إماراتي (2022: 288,893 ألف درهم إماراتي). تعتقد الإدارة أنه يتم تخفيف تركيز مخاطر الائتمان من خلال الجدارة الائتمانية العالية والاستقرار المالي لعملائها.

إن مخاطر الائتمان على الأموال السائلة والأدوات المالية المشتقة محدودة لأن الأطراف المقابلة هي بنوك محلية مرموقة تتم مراقبتها عن كثب من قبل الهيئة التنظيمية. تمثل القيمة الدفترية المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة أقصى تعرض للمجموعة لمخاطر الائتمان على هذه القروض والذمم المدينة.

إن الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى والأرصدة لدى البنوك لا تخضع لأي ضمانات. يقارب المبلغ الذي يمثل بشكل أفضل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان على الأصول المالية في نهاية فترة التقارير المالية، في حالة فشل الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتها بشكل عام، قيمتها الدفترية.

(د) مخاطر السيولة

تضطلع إدارة المجموعة بالمسؤولية المطلقة عن إدارة مخاطر السيولة حيث قامت الإدارة بوضع إطار عمل مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك من أجل إدارة متطلبات التمويل والسيولة الخاصة بالمجموعة على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات وتسهيلات مصرفية وقروض كافية، وذلك عن طريق المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومقارنة استحقاقات الأصول والالتزامات المالية.

تلخص الجداول التالية فترة الاستحقاق التعاقدي المتبقي للالتزامات المالية. تم إعداد الجداول بناءً على التدفقات النقدية غير المخصومة للالتزامات المالية بناءً على أقرب تاريخ يمكن فيه مطالبة المجموعة بالدفع. يشمل الجدول التدفقات النقدية الرئيسية فقط حيث كانت التدفقات النقدية للفوائد غير مهمة. فيما يلي بيان استحقاق الالتزامات المالية في نهاية فترة التقرير:

	الإجمالي ألف درهم إماراتي	خلال سنة واحدة ألف درهم إماراتي	5-2 سنوات ألف درهم إماراتي	بعد 5 سنوات ألف درهم إماراتي
31 ديسمبر 2023				
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**1,117,122**	**1,117,122**	**-**	**-**
التزامات الإيجار*	**8,079**	**2,162**	**5,917**	**-**
	1,125,201	**1,119,284**	**5,917**	
31 ديسمبر 2022				
ذمم دائنة تجارية وأخرى	269,596	269,596	-	-
سحوبات مصرفية على المكشوف*	13,995	13,995	-	-
قروض الأجل*	22,442	22,442	-	-
التزامات الإيجار*	10,127	2,060	8,067	-
	316,160	308,093	8,067	-

* القروض المصرفية والالتزامات الإيجارية لدى المجموعة والتي تحمل فائدة.

28 القيمة العادلة للأدوات المالية

تتألف الأدوات المالية من الأصول المالية والالتزامات المالية.

تتكون الاصول المالية من النقد وما يعادله وذمم مدينة تجارية وأخرى وأصول العقود. بينما تشتمل الالتزامات المالية على الذمم الدائنة التجارية والأخرى والسحوبات المصرفية على المكشوف والقروض الأجل والتزامات الإيجار.

إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمتها الدفترية.

29 توزيعات الأرباح

في 28 إبريل 2023، وافق مساهمو المجموعة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمجموعة على توزيع 6٪ من رأس مالها كأرباح نقدية تصل إلى 12,720 ألف درهم إماراتي. وفي 27 مايو 2023 قامت المجموعة بتوزيع الأرباح المعتمدة على المساهمين.

في 27 إبريل 2022، وافق مساهمو المجموعة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمجموعة على توزيع 2٪ من رأس مالها كأرباح نقدية تصل إلى 4,240 ألف درهم إماراتي. في 26 مايو 2022 قامت المجموعة بتوزيع الأرباح المعتمدة على المساهمين.

30 ضريبة الدخل على الشركات

في 9 ديسمبر 2022، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 بشأن الضريبة على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات أو القانون) وذلك لسن نظام ضريبي اتحادي على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. يسري نظام ضريبة الشركات اعتبارًا من 1 يونيو 2023، وبالتالي، فإن له تأثير متعلق بضريبة الدخل على البيانات المالية للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023.

يحدد قرار مجلس الوزراء رقم 116 لسنة 2022 حد الدخل التي سيطبق عليه معدل ضريبة بواقع 9٪، وبناءً عليه، يُعتبر القانون بوضعه الحالي قد تم سنه بشكل جوهري من منظور معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل. سيتم تطبيق معدل 9٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 375,000 درهم ومعدل 0٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 375,000 درهم ومعدل 0٪ على الدخل المؤهل لمنشآت المنطقة الحرة.

بالاستناد إلى التقييم الذي أجرته المجموعة، لقد تبيّن أن قوانين ضريبة الشركات لا تمثل تأثيرًا جوهريًا على الضرائب المؤجلة الواردة في البيانات المالية الموحدة للسنة المُنتهية في 31 ديسمبر 2023. وبالمُضي قُدمًا، تعتزم المجموعة مواصلة تقييم التأثير المُحتمل لقانون ضريبة الشركات على البيانات المالية الموحدة الخاصة بها بشأن كلٍ من آثار الضرائب الحالية والمؤجلة، في ضوء أي إيضاحات وتعليمات ترد بشأن تطبيق القانون. ومن المُقرر أن تخضع المجموعة للضرائب اعتبارًا من 1 يناير 2024.

31 اعتماد البيانات المالية الموحدة

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة عن السنة المُنتهية في 31 ديسمبر 2023 بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 21 مارس 2024.